مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

البحث
٧

زراعة القطن فى مصر
من ١٨٢١ إلى ١٨٤٠م

إعداد

د / منصور عبد السميع

قسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة المنوفية

محكمة تصدرها كلية آداب المنوفية

العدد التاسع والخمسون

أكتوبر ٢٠٠٤

تقديم : -

لا شك أن عصر محمد علي يمثل علامة فارقة في تاريخ مصر؛ حيث بدأت معه عملية التحديث الواسعة، التي شملت مختلف جوانب الحياة، واستطاعت مصر في عهده أن تسهم بشكل إيجابي في حركة التاريخ، وتؤثر في محيطها العربي، وكانت قوة فاعلة إقليميًا ودوليًا. والدور الذي قامت به مصر لم يكن من فراغ، ولكنه كان نتيجة طبيعية لما تمتع به حاكمها من رؤية وإرادة واعية، بالإضافة إلى فهمه لدروس التاريخ، من خلال دراسته لسير الشخصيات التي تركت بصماتها على مسيرة تاريخ البشرية.

ومن المؤكد أن جميع مظاهر التحديث التي عاشتها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، قد اعتمدت على قاعدة اقتصادية قوية، تمثلت في تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد شبه إقطاعي متخلف، إلى اقتصاد به ملامح رأسمالية متعددة، حيث أصبح الهدف من الإنتاج ليس فقط الوفاء باحتياجات البلاد الداخلية، بل تطور إلى اقتصاد يهدف إلى التصدير والمشاركة في السوق التجارية الدولية. وقد بدأت تلك التحولات الاقتصادية بسيطرة الدولة على أهم مصادر الاقتصاد وهي الأراضي الزراعية، ثم العمل على زراعة محاصيل نقدية، وعلى رأسها جميعاً القطن موضوع البحث.

ومن المؤكد أن سياسة الدولة الزراعية، خصوصًا بالنسبة لمحصول القطن، التي سوف تتضح على صفحات البحث، توضح أن التخطيط كان سمة أساسية لعصر محمد علي، هذا بالإضافة إلى الاهتمام الواضح بالاستفادة من منجزات العصر الحديث، وذلك من خلال استقدام عدد ليس بالقليل من المهندسين الأجانب للإسهام في حفر الترع وإقامة السدود والحزانات، ونلاحظ أن الاعتماد على الأجانب كان هدفه اكتساب الخبرة الأجنبية، بالإضافة إلى حثه للمهندسين المصريين على الاستفادة من تلك الخبرة؛ وذلك من خلال البعثات العلمية التي تم إيفادها إلى معظم دول أوربا، أيضا اهتم الباشا

بتخصيص مساحات واسعة من الأراضي الزراعية كمحطات للتجارب، مثلما حدث في مدرسة شبرا الزراعية، وكذلك مدرسة نبروه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى جمع أبناء العمد والمشايخ من الأقاليم في تلك المدارس؛ لتدريبهم على أحدث وسائل الزراعة ونقلها إلى مديرياتهم ٠

واستطاع محمد علي بالخبرة الأجنبية والمصريين، تحقيق تطور اقتصادي عظيم؛ ترتب عليه قيام الدولة بإقامة جيش نظامي حديث، هذا بالإضافة إلى تحقيق نهضة ثقافية وتعليمية، ترتب عليها، توفير قاعدة كبيرة من المتعلمين، الذين أسهموا في تحديث المجتمع، وإحداث تلك النقلة العظيمة، ولا نغالي إذا قلنا إن عصره كان بداية للتحديث، وبذر بذور المواطنة في التربة المصرية، تلك البذور التي نمت وترعرعت على امتداد القرن التاسع عشر ٠

ونختم التقديم بما قال الجبرتي عنه: "كان له"- أي محمد علي"- مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الزمان، فلو وفقه الله لشئ من العدالة، على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاولة، لكان أعجوبة زمانه، وفريد أوانه" ٠

بداية زراعة القطن طويل التيلة

كما يقال في أيامنا هذه عن البترول "الذهب الأسود" كان يوصف القطن المصري "بالذهب الأبيض"؛ ويرجع هذا الوصف إلى واقع أن بيئة مصر أفلحت في إنتاج أقطان طويلة التيلة، وقد كان القطن المألوف زراعته إلى سنة ١٨٢١م صنف ردئ، لا يصلح إلا للتنجيد [١] وقد بدأت تجربة زراعة الأصناف الجديدة من القطن عام ١٨٢١م، في بعض الحقول في الشرقية والمنصورة والفيوم، وصدر أمر من محمد علي إلى ناظر الأقاليم البحرية بجمع تلك الأقطان وتسليمها إلى ناظر الأصناف. [٢] ومن ثم بدأت زراعة القطن الطويل التيلة "الهندي" عام ١٨٢١م . [٣] وقد كان من الطبيعي في تلك المرحلة الاعتماد على الخبرة الأجنبية؛ حتى يتعرف الفلاح المصري على أحدث وسائل زراعة تلك النوعية الجديدة من الأقطان.

وأدت زراعة القطن إلى اهتمام محمد علي بالكشف عن الترع القديمة، وإلى حفر ترع جديدة [٤]، وبالتالي بدأت عملية تطهير الترع التي كانت قائمة، مع الاهتمام بالجسور وترميم القناطر[٥]، هذا بالإضافة إلى انتشار عدد من السواقي والشواديف؛ وذلك لرفع المياه من الترع، عند هبوط مستوى النهر، وخصوصًا في فصل الصيف [٦]، في الفترة التي كانت تعرف بالتحاريق أي شح المياه.

وهكذا نلاحظ أن زراعة القطن طويل التيلة، التي بدأت مع بداية العشرينات من القرن التاسع، كانت مسئولة عن اتباع سياسة مائية جديدة، أهم ملامحها إقامة شبكة ري لخدمة المحصول الجديد، الذي يحتاج إلى نظام ري يعتمد على توفير المياه على مدار العام، وخصوصًا في فصل الصيف، ومن ثم كان ضروريًا حفر ترع جديدة عرفت بالترع الصيفية، هذا بالإضافة إلى توجيه عناية فائقة بتطهير هذه الترع والعمل على صيانتها، وقد حفر معظمها في الوجه البحري، حيث تتركز زراعة القطن،ومن ملامح تلك السياسة أيضًا،

وقد حدث ذلك بالرغم من أن الوثائق توضح أن محمد علي كان يصدر أوامره بالاهتمام بتدبير وسائل المعيشة للعاملين في الحفر، ومن أوضح الأمثلة على ذلك، الأوامر التي أصدرها إلى عثمان أغا أمين جمرك الإسكندرية، بالقيام بحفر الآبار لتوفير المياه اللازمة وذلك بجهة أبي قير، بالإضافة إلى بناء الحمامات التي تكفي الفلاحين، وكذلك إقامة الخيام اللازمة لحمايتهم من الظروف الجوية [١٥]، ثم أصدر أوامر أخرى إلى الكتخدابك بخصوص جمع الجمال من الأقاليم البحرية؛ وذلك لاستخدامها في نقل المياه من الآبار إلى الفلاحين عند مناطق الحفر. [١٦]

وقد اهتم الباشا بتغذية القائمين على العمل، وذلك من خلال الأوامر التي صدرت إلى محافظ رشيد بإرسال البكسماط اللازم لتغذية الفلاحين العاملين في الحفر [١٧]، وأوامر أخرى إلى عثمان أغا بعمل عشر في آلاف قنطار من نفس الصنف وصرفها للفلاحين. [١٨]

وفي هذا الإطار أيضًا صدر أمر إلى كاشف الغربية بضرورة تدبير ألف أردب من الحنطة ،وذلك لعمل الجراية (الخبز) الخاصة بتغذية المشرفين والعمال. [١٩]

أما بالنسبة لأجور العمال، فقد كانت لا تتعدى ثلاثين نصفا يوميًا، وكان يعطي كل عامل خمسة عشر قرشاً كعربون قبل ذهابه للعمل [٢٠] ومن الواضح أن الظروف التي كان يعيشها العامل، وموت أعداد كبيرة منهم كما ذكرنا، كانت وراء عدم رغبة الفلاحين في الاستمرار في العمل، ووصل الأمر إلى هروب بعضهم من مناطق العمل، مما كان وراء صدور أوامر جديدة بعدم صرف العربون عند قيام الفلاحين من قراهم، وأن يؤجل صرف أجور العمال إلى ما بعد الانتهاء من أعمالهم لضمان وجودهم واستمرارهم،[٢١] وكان جمع الفلاحين يتم في غير أوقات التحضير، وكذلك في غير أوقات الحصاد، ولذلك كانت تصدر الأوامر من قبل الباشا إلى ناظر

الترعة بضرورة عودة الفلاحين إلى قراهم وقت الحصاد، أيضًا كان العمل يتوقف في شهر رمضان وكذلك في الأعياد،[٢٢] وهناك حالات استثنائية أخرى كان يتوقف فيها الحفر، وأهمها انتشار الأمراض، ويتضح ذلك من المكاتبة التي أرسلها محمد علي إلى ابنه إبراهيم باشا والخاصة بوقف إرسال الفلاحين، الذي كان مقررًا إرسالهم لإصلاح جسور الترعة؛ وذلك بسبب انتشار الأمراض في مدينة الإسكندرية، وذلك "وقاية لهم وحفظا لصحتهم".[٢٣]

وبهذا الشكل نلاحظ أن الفلاحين قد تحملوا العبء الأكبر في عملية حفر الترع المتعددة في مختلف مديريات مصر، والتي ترتب على حفرها تطور الزراعة عامة والقطن خاصة، أما بالنسبة لترعة المحمودية فقد انتهت أعمال الحفر بها في يناير سنة ١٨٢٠م ١٢٣٥ هـ، ثم بدأت- بعد ذلك-عملية إسالة المياه إلى الترعة، فتذكر الوثائق أن الأوامر قد صدرت من محمد علي إلى ابنه إسماعيل باشا ناظر المحمودية، بإنشاء ترعة صغيرة، لإنزال مياه النيل منها إلى الترعة الكائنة بالعطف، ثم فتح فم أصل الترعة "المحمودية"[٢٤]، وعلى الفور قام ناظر المحمودية بإسالة ماء النيل إلى الترعة،[٢٥]ويذكر الجبرتي "أن الباشا سافر إلى الإسكندرية ...وقد انشرح خاطره لتمام الترعة"[٢٦]، وقد كان ذلك في يناير سنة ١٨٢٠م، أي أن العمل قد استمر في حفر الترعة ما يقرب من ثلاث سنوات.

وبعد الانتهاء من الحفر بدأت الإجراءات الخاصة ببناء القناطر اللازمة للترعة، وكذلك العمل على تقوية الجسور، هذا بالإضافة إلى بناء سد عند أبي قير، وقد تم القيام بتلك العمليات على امتداد عام ١٨٢٠م - ١٨٢١م ، وأرسلت الأحجار اللازمة بسرعة؛ حتى لا يتعطل العمل [٢٧] وفي نفس الإطار تم تكليف الحاج عثمان أغا أمين جمرك الإسكندرية بسرعة العمل على إتمام السد المراد إنشاؤه بجهة أبي قير، [٢٨] أما بالنسبة للأتربة اللازمة لتقوية الجهات الضعيفة بالترعة، فقد تم تكليف حاكم البحيرة بإرسال المراكب

وبدأت عملية الحفر عام ١٨٤٦م، وقام محمد علي بوضع حجر الأساس لهذا المشروع المهم في ٩ أبريل سنة ١٨٤٧م [٤٨] .

وقد ارتبط بهذه القناطر التفكير في حفر ثلاث ترع رئيسة تعرف بالرياحات، والهدف من الرياحات الثلاثة إيصال ما تحجزه القناطر من مياه إلى معظم نواحي الوجه البحري، وبدأت الاستعدادات لتوفير الآلات والمهمات اللازمة، بالإضافة إلى تدبير حوالي خمسين ألف فلاح للإسهام في تلك المشروعات المهمة، وتم أيضًا تكليف بعض الضباط للإشراف على العمال، وضبط جميع أحوالهم، مع صرف الأجور كل خمسة عشر يومًا.[٤٩]

وهكذا وضع محمد علي البداية لهذا المشروع، الذي أصبحت له آثار إيجابية واضحة على الزراعة في الوجه البحري، وتوفير المياه اللازمة لزراعة القطن، وأمكن زراعة حوالي أربعة ملايين فدان بمختلف المحاصيل، وأصبح الري ممكنا على مدار السنة، وخصوصًا في الوجه البحري، [٥٠] ولذلك لا نعدو الحقيقة إذا قلنا بأن مشروع القناطر الخيرية، هو مشروع القرن التاسع عشر.

إنشاء السواقي

لم يكن ممكنا لمصر بالرغم من وجود شبكة الري التي تحدثنا عنها، التوسع في زراعة القطن، إلا من خلال إنشاء كمية كبيرة من السواقي والشواديف؛ لرفع المياه من الترع إلى قنوات الري، وقد كانت البداية – كما يوضح الجبرتي– في عام ١٢٣١هـ، ١٨١٦م ؛ حيث يذكر "ومن النوادر أنه وصل من بلاد الإنكليز سواقي بآلات الحديد تدور بالماء" [٥١] ولكن البداية الحقيقة لإنشاء السواقي في الوجه البحري كانت ابتداءً من عام ١٨٢٢م، وذلك بعد قيام الدولة بحفر عدد ليس بالقليل من الترع، وإن كان الجبرتي يذكر بأن الباشا "محمد علي" قد أنجز في عام ١٢٣٢هـ – ١٨١٨م. عمارة السواقي

برأس الوادي بناحية بلبيس، والتي يصل عددها - طبقًا لرواية الجبرتي- أكثر من ألف ساقية . [٥٢]

وتوضح وثائق الري في عصر محمد علي الارتباط الوثيق بين التوسع في إنشاء السواقي، وزيادة مساحة الأراضي المخصصة لزراعة القطن، ومنها الأمر الذي أصدره محمد علي إلى الكتخدا بك بإرسال الأحجار والطوب اللازم للساقية التي أنشأها الخواجة جوميل، الذي يرتبط اسمه بزراعة القطن طويل التيلة، وذلك في بولاق، [٥٣] وهناك أيضا الأمر الصادر من الجناب العالي إلى القواس مسئول الأحجار، والخاص بإرسال اللازم منها للسواقي- وذلك كما توضح الوثائق- لأجل زراعة القطن في الأقاليم البحرية، مع التأكيد على سرعة إرسال تلك الأحجار، [٥٤] وأعقب تلك الرسالة أمر من المعية السنية إلى ناظر الأقاليم البحرية، بضرورة الاهتمام بإنشاء السواقي في القرى، مع تخصيص كل ساقية لري خمسة أفدنة من القطن، ولأهمية هذا الأمر تؤكد الوثيقة استعداد الحكومة لمساعدة الأهالي في هذا الشأن. [٥٥]

ولم يكن الأمر قاصرًا فقط على الأقاليم البحرية، حيث كان هناك اهتمام بإنشاء سواقي في الأقاليم الوسطى لنفس الغرض، أي زراعة القطن، ويتضح ذلك من الأمر الصادر إلى الكتخدابك ،والخاص بإرسال خمسمائة ساقية إلى كل من كاشف البهنسا القبلية والبحرية وكذلك إلى كاشف أطفيح[٥٦]، هناك أمر آخر إلى محافظ دمياط بإرسال مائة توابيت سواقي، بارتفاع ثمانية زراعات وذات أربعة وثلاثين عينا إلى شاكر أفندي ناظر الترسانات وذلك لإرسالها إلى مأمور منفلوط والأشمونين، [٥٧] وبجانب إرسال السواقي الجاهزة إلى مصر الوسطى والعليا، اهتم الباشا بإرسال بعض العمال الماهرين في هذا الشأن من الأقاليم البحرية، وذلك لصنع توابيت السواقي، وحفر آبارها في الأقاليم القبلية، وتعليم أهالي تلك المناطق كيفية صناعتها. [٥٨]

وفي بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر حدث اهتمام كبير من جانب الدولة، بإنشاء كم كبير من السواقي؛ بهدف الإكثار من زراعة القطن، ويتضح ذلك من قرار المجلس الخديوي الخاص بتكليف مأمور الديوان بتعيين المهندس أحمد أفندي، للقيام بإصلاح الجسور، وإنشاء السواقي والتوابيت اللازمة لري القطن بالجيزة، [٥٩] وفي هذا الإطار صدر أمر من الباشا إلى مأموري الأقاليم البحرية، بإرسال الأخشاب والنجارين إلى قسمي الشباسات وكفر الشيخ، وذلك لإنشاء السواقي اللازمة للقسمين السابقين ، وصدر أمر ممائل إلى مأموري الأقاليم القبلية بإرسال خشب الدوم لترسانة بولاق لصناعة السواقي اللازمة لمديرية الغربية. [٦٠]

ولم يقتصر الأمر على إنشاء السواقي فقط، بل تعداه إلى الاهتمام بإصلاحها، وخصوصًا قبل موسم زراعة القطن، ويتضح ذلك من الأوامر الصادرة إلى بوغوص بك ناظر التجارة بالإسكندرية ، بإعطاء رستم أفندي مأمور مليج وأبيار بالمنوفية، مائتا قنطار من الحديد الخام؛ وذلك لاستعماله في تعمير السواقي، مع التنبيه على المأمور المذكور بتسوية أثمان الحديد من خزينة الإقليم، [٦١] هناك أمر ثان صدر إلى حكام المنوفية، والقليوبية، الشرقية والمنصورة، بضرورة قيام الموظفين بإرشاد الفلاحين بكيفية تعمير السواقي، وأوضحت الوثيقة أن الهدف من ذلك توفير المياه اللازمة للقطن؛ حتى يثمر محصولاً طيبًا، [٦٢] ومن الواضح أن حكام الأقاليم البحرية قد قاموا بما طلب منهم على خير وجه، مما استوجب إرسال رسالة إلى وكيل ناظر الأقاليم البحرية، تشكره على اهتمامه بالإكثار من زراعة قطن الشجر، وأيضًا على قيامه بإصلاح السواقي الموجودة في تلك الأقاليم، مما كان وراء توفير المياه اللازمة لري الأراضي بأكملها. [٦٣]

وقد اهتمت الدولة بتوفير الثيران اللازمة لإدارة تلك السواقي، ويتضح ذلك من الأمر الصادر إلى حبيب أفندي مأمور ديوان الخديوي، بضرورة جلب الثيران من كردفان، وذلك بسبب عدم كفاية الموجود منها بمصر، وذلك

لاستخدامها في إدارة السواقي والأعمال الزراعية الأخرى مثل الحـرث، [٦٤] بالإضافة إلى ذلك كانت الدولة تقدم السلف للأهالي لشراء الحيوانات اللازمة لإدارة السواقي، ويتم سدادها عند توريد الأقطان إلى الشون الحكومية، وقد تم ذلك مع أهالي المنوفية . [٦٥]

وقد شجعت الدولة الأهالي على زراعة الأشجار، وخصوصًا الصـالحة منها لصناعة السواقي مثل أشجار السنط واللبخ والتوت، وكان يـتم إعفـاء أراضي الأشجار من الأموال الأميرية. [٦٦]

صيانة منشآت الري: -

البعد الثالث والمهم في السياسة المائية في تلك الفترة، كان توجيه قـدر كبير من الاهتمام بمنشآت الري السالف ذكرها، وقد كانت تلك الأمور تتم من خلال تكليف بعض الخفراء بالمحافظة على الترع والسواقي، وإبلاغ مهندس الري، أولا بأول بأية مشاكل تعوق تدفق الميـاه، ووصـولها إلـى جميـع الحقول،[٦٧] ونظرًا لأهمية ترعة المحمودية، فقد صدرت أوامر من الجنـاب العالي إلى نظار المنوفية والبحيرة والغربية بإرسال ألفين وخمسـمائة فـلاح للمساهمة في تطهيرها من الطين، [٦٨] ولصعوبة القيام بعملية التطهير بالشكل التقليدي تم الاستعانة بأحد المهندسين الأجانب للقيام بصناعة "الكراكة" اللازمة لتطهيرها من الرواسب، [٦٩] هذا مع العلم بأن مصر كانـت قـد اسـتوردت مضخة للقيام بهذا العمل من إنجلترا، وقد كان الباشا مهتما بهذا الأمر بنفسه، ويتضح ذلك من الرسالة التي أرسلها إلى محافظ الإسكندرية، للاستعلام عـن المضخة التي تدار بالبخار، ومدى نجاحها في عملية رفع الطين من مجـرى المحمودية . [٧٠]

ولم يكن الأمر قاصرًا على تطهير الترع والقنوات من الطين، بل امتدت الصيانة إلى الاهتمام بعملية تقوية الجسور، وخصوصًا في أوقات الفيضـان، ويتضح ذلك من الأوامر التي أصدرها الباشا إلى أمين جمرك الإسـكندرية،

بالإشراف على عملية تقوية جسور المحمودية، ولتوفير العمالية، بالإشراف، تم تكليف إبراهيم باشا بن محمد علي، بسرعة إرسال ألفي نفر من الأقاليم المجاورة للترعة للقيام بتلك المهمة، [٧١] وصدر أمر آخر إلى كاشف البحيرة بالعمل على جمع ألفين من فلاحي البحيرة؛ للمساهمة في تقوية جسور الترعة، علمًا بأن أجر العامل في اليوم قرش، مع التنبيه بضرورة تغيير العمال كل عشرين أو ثلاثين يومًا. [٧٢]

وقد حظيت ترعة المحمودية باهتمام واضح من الباشا كما هو واضح من وثائق الري، يرجع ذلك إلى استخدامها كوسيلة مهمة من وسائل النقل- وخصوصًا في نقل محصول القطن من معظم الأقاليم البحرية إلى ميناء الإسكندرية، حيث كان الاعتماد في تلك الفترة على النقل المائي، الأمر الثاني هو زراعة القطن في مساحات كبيرة على جانبي الترعة، وصلت إلى حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة فدان، وهي مساحة كبيرة في تلك الآونة. من هنا كان الاهتمام الكبير بتطهيرها. [٧٣]

والشئ الجدير بالذكر في تلك المرحلة التاريخية، هو اهتمام الدولة - ممثلة في حاكمها محمد علي- بالعمل على استخدام أحدث الوسائل في تطهير الترع، ويتضح ذلك من اهتمام الحاكم بالتأكيد على ناظر المهمات بأن يرسل إليه الشخص الذي وضع تصميم الآلة الخاصة بتطهير الأوحال، وذلك برفقة أحد الخواجات، حتى يمكن تعليم الأسطوات العاملين في دار الحدادة بطريقة صنعها، [٧٤] بعد ذلك أصدر الباشا أمرًا إلى الأسطى بفابريقة رشيد؛ لصنع كراكة من الحديد، وذلك طبقًا للنموذج الخشبي، المرسل إلى الفابريقة، مع بلال أغا ناظر المهمات، [٧٥] وبعد نجاح تلك التجربة، تم تكليف موطوشن أغا ناظر السفن، بالعمل على صنع الآلة المعدة للتطهير، وذلك وفقًا لما جاء بالوثيقة "على الطراز الأوربي". [٧٦]

ومن المؤكد أن صيانة منشآت الري- كانت عملية مهمة وضرورية للمحافظة على المحاصيل الزراعية وخصوصًا محصول القطن، ومن هنا كان اهتمام محمد علي بتلك الأمور، ومتابعتها مع حكام الأقاليم، وقد تم تعيين مهندسين لهذا الأمر، وتم إعطاؤهم صلاحيات واسعة؛ حتى يتمكنوا من القيام بواجبات وظيفتهم، التي تعد من أهم الوظائف في مصر، وقد كان الباشا يتوعدهم بالعقاب في حالة التقاعس؛ ويتضح ذلك من الأمر الكريم "أي من الباشا" إلى سليمان أفندي باشمهندس الغربية، والخاص بتكليفه بالتوجه إلى زفتى؛ للاجتماع بمأمورها وكذلك بمأمور ميت بره ومشايخ النواحي، وذلك للتداول في معرفة الأسباب التي أدت إلى عدم صرف المياه، وتأثير ذلك على الزراعات، والتنبيه على مأموري الأقسام بحفظ الجسور وخلافه (٧٧)، وفي وثيقة أخرى تهديد مهندس المنوفية بالضرب بالنبوت في حالة عدم قيامه بتطهير الترع والمحافظة على الجسور.(٧٨)

ومن المؤكد أن تلك السياسة الخاصة بصيانة منشآت الري المختلفة، قد أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتطور محصول القطن، وزيادة إنتاجية الفدان، مما كان له أكبر الأثر في إحداث نهضة شاملة، اعتمدت على أساس اقتصادي متين، ومن المؤكد أن الفلاح المصري هو صانع تلك النهضة الاقتصادية.

- العدالة في توزيع مياه الري : -

تعتمد الزراعة المصرية اعتمادًا أساسيًا على الري من مياه نهر النيل، وقد أدى ذلك إلى ضرورة وجود نظام إداري، لضبط المياه والتحكم فيها؛ لوقاية البلاد من أخطار الفيضانات، ثم الأهم من ذلك كله وهو توزيع المياه بطريقة عادلة، وضمان وصولها إلى الأراضي التي تقع في نهايات الترع، وقد أدى هذا الوضع إلى إعطاء أهمية كبيرة للجهاز الإداري، وخصوصًا مهندسي الري، ومن الثابت تاريخيًا أن أسباب المنازعات التي كانت تحدث

في الريف المصري- الصراع بسبب الحصول على المياه، ومن هنا كان اهتمام الدولة في النصف الأول من القرن التاسع عشر بتلك المسألة، وخصوصًا بعد التوسع في زراعة القطن، وقد كان ذلك وراء الإشراف المباشر على توزيع المياه بشكل يحقق المصلحة القومية كما سيتضح.

كان الباشا مهتما اهتمامًا كبيرًا بقضية المحافظة على المياه، وحسن استخدامها، وبالتالي كانت تعليماته الصريحة والواضحة إلى جميع حكام الأخطاط – يحذرهم "بأنه لو سمع أن المياه تصب في محل هباء فسيعاقبون بالضرب والرمي في النيل"(٧٩) وذلك جزاءً لهم على سوء استخدام المياه.

وحتى يضمن الباشا توزيع المياه على حسب الحاجة؛ قام بتعيين مهندسين مسئولين عن الري، ومنحهم سلطات واسعة، ولم يجعلهم خاضعين لمديري المديريات، ويتضح ذلك من الأمر الذي أصدره إلى جميع المديرين، بعدم التدخل في شئون الري، ثم وجه إنذارًا شديدًا إلى المهندسين بقوله "إن سمعت حصول أي غدر في تقسيم المياه فسأجري دفنكم بالترع؛ فعليكم عدم الخروج عن حد الإعتدال، وتقسيم المياه على المواقع بقدر اللزوم، وعلى وجه الحق"(٨٠).

ولم يكن العدل في توزيع قاصرًا فقط على أراضي الفلاحين، بل وصل إلى ضرورة المساواة بين أراضي الجفالك المملوكة لأسرته، وأراضي الفلاحين، ويتضح ذلك من أمره الصادر إلى كتخدا باشا، الذي يوضح فيه بأن أساس العمران في البلاد مرهون على تقسيم المياه، بوجه العدل ودون امتياز بين الأمير والحقير، ومن ثم فقد أصدر محمد علي أوامره إلى مأموري الجفالك يعدم مخالفة أوامر وتنبيهات مفتش الهندسة، وأكد في نهاية رسالته- ضرورة قيام كتخداباشا، بالتنبيه على المشرفين على زراعته – بالامتثال والخضوع لأوامر رجال الري ، وهدد محمد علي الجميع بقوله: "كل من يخالف تكون معاملته بدون شك الإعدام عبرة للغير".(٨١)

وبعد أن اكتملت شبكة الري في مصر، ظهر نظام المناوبة، وهو - باختصار شديد- يهدف إلى توزيع المياه بين الترع، وبالتالي إيجاد تنسيق بين مهندسي الري في هذا الأمر، وتم وضع جدول يعرف بجدول المناوبات، وأكد الباشا ضرورة عمل رابطة بين مهندسي؛ وذلك منعًا للضرر الذي ينشأ عن تأخير ري الأراضي، وخصوصًا المنزرعة قطنًا. (٨٢)

وكانت المشكلة تظهر بوضوح وقت انخفاض الفيضان؛ مما كان يستلزم يقظة من الدولة لتوزيع المياه بشكل عادل بين الفلاحين، ويتضح ذلك من الأمر الصادر من محمد علي إلى نظار الأقسام، بضرورة تقسيم المياه على القرى بشكل عادل، وخصوصًا القرى البعيدة عن النهر مع التنبيه بضرورة إصلاح السواقي الخربة، وفي النهاية كما اعتاد الباشا استخدام أسلوب الترغيب في حالة تنفيذ التعليمات بدقة، والتهديد في حالة التهاون والتحيز، وعدم مراعاة قواعد العدالة المطلقة، وقد كان ذلك عام ١٢٤٩ هـ - ١٨٣٤م. (٨٣)

ومن المؤكد أن الدولة قد اهتمت فيْ تلك الفترة بحسن توزيع المياه، وذلك حسب حاجة الأراضي الزراعية، ومن الواضح أن زراعة القطن كانت أحد وأهم أسباب ظهور السياسة المائية، التي تحتم ضرورة تدخل الدولة، وإشرافها الكامل على مياه النهر، وتوخي العدالة؛ حتى لا تحدث الصراعات الريفية، وكانت كثيرة، بسبب المياه، ومن هنا نستطيع القول بأن توزيع الماء مسألة قومية، لا تترك للأفراد، ولكن يجب أن تظل دائما تحت سيطرة الدولة.

- الاستعدادات الخاصة بزراعة القطن:-

سبق أن أوضحنا أن القطن الذي كان يزرع في مصر قبل عام ١٨٢١م كان من النوع قصير التيلة، ولم يكن نبات القطن يقتلع دوريا؛ وذلك للحصول على أقصى قدر من المحصول، وكان يترك في الأرض حتى يموت،(٨٤)، وقد تغير هذا الوضع ابتداء من عام ١٨٢١م ؛ حيث تم إدخال أنواع جديدة، منها

النوع المعروف بجوميل، ثم بعد ذلك القطن الهندي والسيلاني والأمريكي وأخيرًا القطن الشامي، والأنواع الجديدة طويلة التيلة، ومن هنا كان ضروريا التوسع في زراعة هذه الأصناف.

وقد اهتمت الدولة اهتمامًا واضحًا بأمور الزراعة بصفة عامة وزراعة القطن بصفة خاصة، ومن هنا صدرت لائحة خاصة بالزراعة، تضمنت تعليمات محددة، تختص بالاهتمام بعملية إعداد الأراضي للزراعة، وتحديد عدد مرات حرث الأرض وتسويتها، واهتمت اللائحة بعملية إعداد البذور، السليمة، وكيفية القيام بالعمليات الآخرى، مثل العناية بالتربة، ثم متابعة عملية الإنبات، ورعاية النباتات وحمايتها، وإزالة الحشائش التي تضر بالنباتات، مع توجيه نظر الفلاح إلى الاهتمام بعملية الري المنظم؛ حتى لا تتأثر شجيرات القطن، وأخيرًا الاهتمام بعملية جني القطن وحلجه ثم تسليمه أخيرًا إلى الشون الحكومية. (٨٥)

ولم يقف الأمر عند إصدار اللائحة السالف ذكرها، ولكن الأهم من إصدارها هو متابعة تنفيذها، واستخدام جميع الوسائل من ترغيب وتهديد للاهتمام بزراعة القطن، ويتضح ذلك من وثائق الزراعة في عصر محمد علي التي يتضح من ثناياها، الاهتمام الكبير من قبل الحاكم بإنجاح سياسة الزراعة، وسوف نعرض لبعض الأمثلة التي توضح ذلك.

أصدر الباشا "محمد علي" أمرًا كريما إلى جميع المديرين، بضرورة إلزام الباشكاتب بتحرير كشوف وافية، موضحا بها المساحات المقررة لزراعة كل محصول من المحاصيل، وخصوصًا المساحات المخصصة لزراعة القطن(٨٦)، ولم يقف الأمر عند إصدار الأوامر فقط ، حيث اهتم الباشا بإرسال من يتابع الموقف في المديريات، فكان يرسل عباس باشا إلى مختلف الأنحاء؛ للتأكد من ذلك، وذلك من خلال إجراء مساحة الأراضي بواسطة المساحين، وكتابة تقرير حول الأرض المخصصة لزراعة كل صنف (٨٧)، وكان الباشا

يستعين برجال الجيش في عملية المتابعة، ويتضح ذلك من الأمر الصادر إلى مطوش باشا ناظر البحرية، والخاص بضرورة إرسال بعض الضباط والأنفار من البحرية إلى الأقاليم،وذلك بغرض – كما جاء في الوثيقة– "تشويق الأهالي على الزراعة والفلاحة في الأرياف" (٨٨) وفي نفس الإطار صدر أمر من الجناب العالي إلى وكيل ناظر الجهادية، يأمره باختيار بعض الضباط من رتبه البكباش، على أن يكونوا من ذوي الأهلية والكفاءة، وتكليفهم بالمرور على الأراضي الزراعية – للتأكد من زراعة الأصناف. (٨٩)

وبعد التأكد من مساحة الأراضي المخصصة لمحصول القطن، تبدأ بعد ذلك العمليات الخاصة بتجهيز الأراضي لزراعته، وتبدأ تلك العمليات بأمر من الباشا إلى جميع المديرين، بشأن العمل الجاد، واتخاذ الخطوات اللازمة لتحضير الأراضي الزراعية، (٩٠) وأهم هذه العمليات الاهتمام بتسبيخ الأراضي، وخصوصًا الضعيفة منها، ويتم ذلك من خلال نقل السباخ المطلوب إلى الحقول بواسطة عربات خاصة بذلك، ويتضح ذلك من الأمر الصادر من الجناب العالي إلى مديري الأقاليم البحرية – بضرورة إصدار الأوامر بمتابعة عملية قيام الفلاحين بتسبيخ الأراضي المخصصة لزراعة القطن، وإرغام الفلاحين على القيام بذلك، باستخدام جميع الطرق والوسائل . (٩١)

وبعد الانتهاء من عملية تخصيب الأراضي المخصصة لزراعة القطن تبدأ مرحلة أخرى، على درجة عالية من الأهمية، وهي الخاصة بحرث الأراضي الزراعية، وقد كان الباشا يهتم بالمتابعة المستمرة لهذه العملية بكافة مديريات الوجه البحري، ويتضح ذلك من الأمر الصادر إلى مديري الأقاليم البحرية، بمتابعة الحرث، وإصدار كشوف موضح بها مساحات الأراضي التي حرثت في كل مديرية، مع توضيح عدد مرات الحرث(٩٢)، وكان الباشا يؤكد على المديرين بسرعة موافاته بما تم حرثه، وذلك بصفة أسبوعية، مع توعدهم بالعقاب في حالة التكاسل، مع تحفيزهم على العمل والاجتهاد، وذلك بمكافآتهم بإعطائهم نياشين. (٩٣)

ولم يقف التهديد عند حد مديري الأقاليم، بل وصل الأمر إلى تهديد محمد علي لعباس باشا، ويتضح ذلك من الوثيقة التي تنقلها بنصها "صدر أمر إلى مفتش الأقاليم البحرية، بأن سمعت تأخر تخضير أراضي قسمي نبروه كفر الشيخ، وأن تأخير هذين القسمين لا يجوز مطلقا؛ فيلزم القيام بنفسك والتوجه إليها، وتوزيع المعاونين، واستعمال النبوت؛ حتى يتم تحضير جميع الأراضي؛ لأنه لا يمكن تشغيل أولئك الحيوانات إلا بالمرور وسوء المعاملة معهم، فعليك ترك الاستراحة، وعدم الاكتفاء بالمكاتبات، وأنه بإخبارك عن إتمام وإنهاء ذلك أكون ممنونا" .[٩٤]

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل اهتم الباشا بمخاطبة حكام الأقاليم، بضرورة تعيين بعض العارفين بالزراعة بالمرور على المزارع ومعاينة الأراضي والغيطان التي ستزرع قطنا، وإخطار النظار عن الأراضي غير المخدومة جيدًا، ومعاقبة من لا يذعن للتنبيهات وعزلهم ، [٩٥] وفي وثيقة أخرى إرسالهم مكتوفين الأيدي لمعاقبتهم[٩٦]، وفي وثيقة أخرى يؤكد الباشا أنه سيزور بنفسه الأقاليم، وإذا رأى من أحد قصورًا؛ فسيكون- كما توضح الوثيق- عبرة في حقل قسمه هو وكل متوان في عمله، من ناظر قسم، وحاكم خط وشيخ، ومباشر للزراعة. [٩٧]

وأخيرًا تم إرسال مكاتبة إلى جميع مأموري الأقاليم، يطلب فيها الباشا التنبيه على المشايخ والموظفين، بخدمة الأرض بشكل جيد؛ لتحسين محصول القطن، والتهديد بالإعدام في أبي قير في حالة الإهمال والكسل [٩٨].

وبعد الانتهاء من العمليات الخاصة بتجهيز الأراضي الزراعية لزراعة القطن، كانت الدولة تهتم بتقديم المعونات المختلفة للفلاح؛ لتشجيعه على زراعة، مثل السلف والبذرة والمواشي، هذا بالإضافة إلى إصلاح السواقي، وتطهير قنوات الري، أي أن الدولة كانت تقوم بعملية الائتمان؛ حتى يقبل للفلاح على زراعته.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك، القرار الصادر من ديوان الخديوي، الخاص بضرورة تلبية جميع احتياجات الفلاح الزراعية، كالسواقي والمواشي والتقاوي، مع التنبيه على جميع الحكام في مختلف الأقاليم بضرورة تقديم كل ذلك في الأوقات الملائمة؛ حتى لا تتأخر زراعة القطن عن مواعيدها المحددة[٩٩]، ولم يقف الأمر عند ذلك فقط، بل كانت الدولة تقوم بتقديم السلف للفلاحين، وخصوصًا حائزي الأراضي الخراجية، حتى يقبلوا على زراعته[١٠٠]، وفي أحيان أخرى كانت الدولة تقوم بشراء المواشي للفلاحين العاجزين ماليا؛ وذلك لاستخدامها في إدارة السواقي، وقد قامت الدولة أيضًا باستيراد الثيران القوية من بعض المناطق الأفريقية؛ لاستخدامها في مختلف عمليات خدمة وري القطن. [١٠١]

بدأت الدولة في زراعة أقطان بخلاف الصنف البلدي المعتاد زراعته في مصر،وبعد المقارنة تبين أن القطن الرومي أجودها جميعا، من حيث النظافة، واتضح إقبال التجار على شراء النوعية الجديدة؛ مما كان وراء قرار الباشا بإصدار أوامره بضرورة تخزين البذور، وعدم تصنيعها؛ وذلك حتى يمكن زراعتها في الأعوام التالية [١٠٢]، وقد كان ذلك عام ١٨١٨م، بعد ذلك تم استحضار بذرة القطن من الهند على يد المستر جوميل[١٠٣]، وتلك كانت بداية التوسع في زراعة القطن، وبعد ذلك بسنوات قليلة، قامت الدولة باستيراد أنواع أخرى من بذرة القطن من سيلان، وصدرت الأوامر بزراعته[١٠٤]، هذا بالإضافة إلى جلب أنواع أخرى من البذور من سنار وكردفان، والتنبيه على زراعته على سبيل التجربة[١٠٥]، وقد اهتم محمد علي بهذا الأمر، بعد مشاهدته لبعض الأقمشة المصنوعة من القطن السوداني، ومن هنا كان أمر الباشا إلى حاكم سنار وكردفان بسرعة إرسال التقاوي؛ لتجربتها في التربة المصرية،[١٠٦] وأخيراً في عام ١٨٣٥م. تم جلب بذرة قطن من أزمير، وأمر الباشا بضرورة زراعتها في الشرقية والغربية والدقهلية. [١٠٧]

كانت الدولة تعطي اهتمامًا كبيرًا لعملية تخزين بـذرة القطـن؛ وذلـك للحفاظ عليها من عوامل التلف، ولم تترك تلك العملية المهمة للفلاحين، حيث كانت ترسل بعض الخبراء في تلك الأمور إلى مختلـف النـواحي؛ وذلـك لانتخاب الأنواع الجيدة من البذرة، ويتم وضع البذور التي يتم اختيارها فـي الشون الحكومية للمحافظة عليها، ثم توزيعها فـي موسـم الزراعـة علـى الفلاحين، (١٠٨) هناك قضية أخرى أولتها الدولة اهتماماً كبيرًا، وهـي مسـالة خلط البذرة، حيث كانت تصدر الأوامر من الجنـاب العـالي إلـى مـديري المديريات، بتوجيه نظر أعضاء الجهاز الإداري، بضرورة الاهتمام بعدم خلط بذرة قطن سيلان ببذور القطن الهندي.(١٠٩)

اهتمت الدولة باتباع طرق جديدة لزراعة القطن؛ فقد كانـت الطريقـة السابقة وهي زراعته عن طريق "النقر"؛ أي وضع البذرة في حفـر وريهـا بالمياه، أما الطريقة الجديدة، فهي عبارة عن عمل خطوط ومصـاطب، يـتم زراعة القطن على الخطوط، والطريقة الجديدة أسهل، وخصوصًا بعد تـوفير المياه اللازمة للري من خلال شبكة الري السالف الحديث عنهـا، وصـدرت الأوامر إلى جميع مديري الأقاليم باتباع الطريقة الجديدة. (١١٠)

أعطت الدولة اهتمامًا واسعًا بمسالة زراعة القطن في المواعيد المحددة، حيث يترتب على التأخير نقص في إنتاجية الفدان، ومن هنا كان اهتمام محمد علي بمتابعة التقيد بالمواعيد المحددة، وكان تكليف باشمعاون كـل مديريـة "المسئول عن الزراعة"، بمتابعة هذا الأمر، وإصدار الأوامر إلى كـل قسـم بضرورة اتباع جميع الوسائل التي تؤدي إلى زراعة القطن في الميعاد، وذلك بتطهير الترع وإصلاح السواقي، (١١١) أيضًا اهتم الباشا بحث جميع المأمورين بضرورة الانتهاء من عملية الزراعة في مواعيدها، مع التنبيه بعدم ترك شبر واحد من الأرض بورًا، (١١٢) وكانت تصدر الأوامر من الباشـا إلـى نظـار الأقسام ونظار الزراعة وكبار المشايخ بمباشـرة زراعـة القطـن، وإلـزام الفلاحين بالزراعة في المواعيد المحددة(١١٣) .

وقد نجحت الدولة -إلى حد كبير- في سياستها السابقة؛ وذلك باتباع أسلوب المتابعة، فلم يقتصر الموقف عند حد إصدر الأوامر، بل الأهم من ذلك متابعة تنفيذها، ومع مكافأة الملتزمين، ومعاقبة المقصرين ٠ وسوف نختار بعض الوثائق التي تؤكد ما ذهبنا إليه٠

هناك رسالة من الجناب العالي إلى نظار أقسام الشرقية وملاحظيها، يشكرهم على ما أظهروه من الغيرة في إكمال الزراعة، وخصوصًا بالنسبة لمحصول القطن، مع مطالبتهم ببذل المزيد من الجهد والهمة لزيادة الأراضي المنزرعة قطنًا في الأعوام القادمة، (١١٤) وعلى الجانب الآخر كان التهديد بالعقاب في حالة الإهمال، ويتضح ذلك من الأمر الكريم الصادر إلى ناظر قسم مليج منوفية، بضرورة قيامه- مع نظار الزراعة وكبار المشايخ- بضرورة مباشرة أشغال زراعة القطن، والتلميح لهم بالعقاب الصارم في حالة الإهمال،(١١٥) وكان العقاب يتزايد في حالة إهمال الري، وكذلك في حالة تقليع أشجار القطن، والعقاب في الحالتين يتراوح بين النفي إلى ليمان أبي قير، ويصل في بعض الأحيان إلى الإعدام (١١٦) ؛ مما يدلنا على أهمية القطن بالنسبة للاقتصاد المصري في تلك المرحلة ٠

وكان محمد علي يهتم بالمرور بنفسه على مختلف المديريات، لمتابعة أمور الزراعة بصفة عامة، والقطن خاصة، وكان يكلف بعض الضباط والجنود بالمرور على مختلف القرى، لحث الأهالي على العمل، (١١٧) وقد كان رأي محمد علي في الشعب المصري، " بأنه شعب يميل إلى الكسل، فإذا لم يضطره إلى العمل بقي عاطلاً ... بينا أقصد من نظامي تكوين طبقة مجتهدة تتعود على الكد والكفاح" ٠ (١١٨)

وقد اتسعت زراعة القطن في عهد محمد علي؛ ففي عام ١٨٢٤م تم تخصيص ٥٠ ألف فدان ، وفي عام ١٨٣٠ م تمت زراعة ٤٠٠ ألف فدان ٠ وفي عام ١٨٣٦م تمت زراعة ٣٢٠ ألف فدان، وبدأت تتناقص الأراضي

عام ١٢٣٢هـ / ١٨١٧م ، أن الجراد هاجم المزروعات، ومنها بستان الباشا بشبرا ، وتعلق بالأشجار والزهور، وصاحت الخولة والبستانجية... وجمعوا مشاعل كثيرة وأوقدوها [١٢٨]، ويضيف مؤرخنا بأنهم قاموا بضرب الطبول والنحاس، ورصد الباشا جائزة لكل من جمع منه رطلين قرشان، ويذكر الجبرتي بأن الفلاحين والصبيان جمعوا منه كثيرا للحصول على الجائزة.[١٢٩]

وبهذا الشكل نلاحظ أن موسم زراعة القطن، كان موسم طوارئ بالنسبة لجميع أجهزة الدولة؛ وذلك راجع إلى أهمية هذا المحصول النقدي المهم الذي كان بحق عماد الاقتصاد القومي لمصر.

- **الاهتمام بجمع القطن وتوريده إلى الشون** : -

ونأتي إلى المرحلة المهمة، وهي الخاصة بجمع القطن وتوريده إلى الشون الحكومية، وقد حظيت هذه المرحلة باهتمام كبير من جميع أجهزة الدولة وعلى رأسها الباشا "محمد علي"، ويتضح ذلك من الأمر الصادر إلى جميع المديرين، بتكليف المعاونين بملاحظة الأراضي المنزرعة قطنا، مع ضرورة إجراء ما يلزم؛ حتى يتم جمع المحصول في التوقيت المناسب وتوريده إلى الشون الحكومية، [١٣٠] ولم يكتف الباشا بإصدار التعليمات فقط، بل كان يقوم بجولات في مختلف الأقاليم، بهدف تفقد حالة القطن، ثم يصدر بعد ذلك تعليماته، ويتضح ذلك من تنبيه حسن بك مدير الجيزة بالاهتمام بجمع القطن المتساقط حول عيدانه، مع مطالبته بضرورة بذل قصارى جهده للحيلوله دون وقوع هذا الضرر الكبير، وأخيرا اهتم محمد على بتوجيه نظر جميع المديرين إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لجمع القطن قبل تساقط اللوز. [١٣١]

وتعد عملية جمعه من العمليات المهمة كما أسلفنا؛ ومن هنا كانت تصدر التعليمات من الباشا إلى جميع المديرين، بضرورة إصدار الأوامر إلى حكام الأخطاط ومشايخ البلاد، بضرورة المبادرة بجمع الأقطان، وتوريدها إلى

الشون، وإنذارهم بالعقوبة الصارمة في حالة الإهمال والتراخي، وأكد الباشا في نهاية مكاتبته أنه سوف يرسل مندوبين للقيام بالتفتيش والمتابعة وكتابة تقارير وافية، (١٣٢) وفي وثيقة أخرى يذكر الجناب العالي "على جميع المديرين وخصوصًا في الوجه بمعاقبة كل شيخ من مشايخ القرى عقابا شديدًا لو اتضح إهماله في جمع لوزة القطن" (١٣٣)، ولم يقتصر الأمر على عقاب المقصرين فقط، بل تعدى ذلك- كما يتضح من القرار الذي اتخذه الديوان الخديوي الخاص بمعاقبة نظار الأقسام والمشايخ- إلى العقاب في حالة نقصان معدل إنتاج الفدان عن أربعة قناطير، والعقاب ليس بدنيا - كما جرت العادة- ولكن كان عقابا ماليا، حيث - كما جاء بالوثيقة"- سيطالبون بدفع ثمن القطن الناقص من جيوبهم". (١٣٤)

وكان هناك اهتمام كبير بمقارنة الإنتاج من القطن بالسنوات السابقة لمعرفة الزيادة والنقصان، ويتضح ذلك من المكاتبات المتعددة التي كانت ترسل إلى المديرين بهذا الخصوص، ومن أهمها الخطاب المرسل من الجناب العالي إلى عباس باشا مفتش الأقاليم البحرية، الذي يأمره فيه بضرورة مساءلة نظار الأقسام بمديرية الشرقية عن أسباب تراجع محصول القطن عام ١٨٣٦م عن الأعوام السابقة (١٣٥)، وكان الباشا يكلف نظار الأقسام بضرورة إرسال كشوف عن الكميات التي يتم توريدها إلى الشون؛ وذلك حتى يتم معاقبة المهملين، وكان هناك اهتمام بمتابعة الناتج الإجمالي للقطن، وذلك من مدير المالية. (١٣٦)

والآن نورد إحصاءً حول إنتاج القطن [١٣٧] وأسعاره

السنة	مقدار الإنتاج	الأسعار	السنة	مقدار الإنتاج	الأسعار
١٨٢١م	٩٤٤	٣٢٠ قرشاً	١٨٣٤	١٤٣٨٩٢	٦١٥ قرشاً
١٨٢٢	٣٥١٠٨	٣١٠ قرشاً	١٨٣٥	٢١٣٦٠٤	٣٧٠ قرشاً
١٨٢٣	١٢٦٤٢٦	٣١٠ قرشاً	١٨٣٦	٢٤٣١٣٠	٢٦٠ قرشاً
١٨٢٤	٢٢٨٠٧٨	٣٤٠ قرشاً	١٨٣٧	٣١٥٤٧٠	٣٠٠ قرشاً
١٨٢٥	٢١٨٣١٥	٢٦٠ قرشاً	١٨٣٨	٢٣٨٨٣٣	٣٠٠ قرشاً
١٨٢٦	٢١٦١٨١	٢٦٠ قرشاً	١٨٣٩	٢٣٨٨٣٣	٣٠٠ قرشاً
١٨٢٧	١٥٩٦٤٢	٢٦٠ قرشاً			
١٨٢٨	٥٩٢٥٥	٢٦٠ قرشاً			
١٨٢٩	١٠٤٩٢٠	٢٤٠ قرشاً			
١٨٣٠	٢١٣٥٨٥	٢٤٠ قرشاً			
١٨٣١	١٨٦٦٧٥	٢١٠ قرشاً			
١٨٣٢	١٣٦١٢٧	٣٠٠ قرشاً			
١٨٣٣	٥٦٠٦٧	٥٠٠ قرشاً			

ومن خلال استقراء الجدول السابق الخاص بالإنتاج والأسعار، تتضح بعض الحقائق أهمها ما يلي :

١- انخفاض الإنتاج عام ١٨٢١ م وهو العام الذي شهد بداية زراعة القطن طويل التيلة؛ وهذا منطقي؛ بسبب حداثة الإنتاج وعدم نشر وسائل زراعته، هذا بالإضافة إلى عدم تطور وسائل الري بالقدر الكافي.

٢- تزايد الإنتاج بدرجة كبيرة اعتبارًا من عام ١٨٢٤م؛ ويرجع ذلك- في تقديرنا- إلى التوسع الكبير في الزراعة عامة، وزراعة القطن خاصة، وذلك بسبب شبكة الري التي تحدثنا عنها، وما ترتب عليها من زيادة مساحة الأراضي المنزرعة قطنا، أيضًا لا يمكن إنكار الدور المهم الذي لعبته الدولة لتشجيع الفلاحين على زراعة القطن، من خلال رفع أسعار توريده إلى الشون الحكومية، والاهتمام بزراعة

القطن في جنوب مصر، من خلال إرسال بعض الخبراء لإرشاد الفلاحين، كذلك تم إرسال عدد من فلاحي الوجه البحري لنفس الغرض.

٣- تدهور الإنتاج بصورة واضحة في السنوات الأولى من ثلاثينيات القرن التاسع عشر؛ ويرجع ذلك، بالدرجة الأولى، إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، هذا بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية، من جراء الصراع مع الدولة العثمانية، الذي كان وراء تجنيد عدد كبير من الفلاحين، أيضًا زيادة حالة التسحب من المناطق التي تزرع قطنا إلى مناطق أخرى، وقد حدثت هجرات فلاحية من أقاليم الدلتا التي تزرع قطنا إلى بلاد الشام، ومن المعروف أن القطن يحتاج إلى عمالة زراعية كبيرة، سواء في مرحلة النمو، أو في عملية جني المحصول وحلجه.

٤- بدأ يعود الإنتاج إلى وضعه الطبيعي اعتبارًا من عام ١٨٣٥م؛ ويرجع ذلك إلى انتهاء الأزمة المالية العالمية، وحدوث بعض الاستقرار في العلاقة بين مصر والدولة العثمانية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار القطن .

٥- تدهور الإنتاج بعد عام ١٨٣٨م؛ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عقد معاهدة بالطة ليمان ١٨٣٨م، وهي معاهدة حرية التجارة التي أثرت بشكل واضح على الاقتصاد المصري، وكان محمد علي مضطرا إلى تطبيق بنودها؛ مما أثر بالسلب على الاقتصاد المصري، واتضحت سلبياتها بصورة أكبر بعد عقد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ م ومن المعروف أن إنجلترا، كانت تهدف إلى ضرب الاقتصاد المصري؛ حتى تستطيع السيطرة على السوق في ولايات الدولة العثمانية.